

Distr.: General
23 August 2016
Arabic
Original: English



الدورة الحادية والسبعون
البند ٧٠ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة
الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات
الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية
الخاصة: تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي
تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

نتائج مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٠٦/٧٠ الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن نتائج مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في أقرب وقت ممكن بعد انعقاده في إسطنبول، تركيا، في يومي ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦. ويقدم التقرير تحليلاً للمواضيع ذات الأولوية التي انبثقت عن مؤتمر القمة ويختتم بتوصيات للمضي قدماً بالمبادرات التي استُهلكت والالتزامات التي قُطعت في مؤتمر القمة وفي خطة العمل من أجل الإنسانية على نطاق أوسع.

* A/71/150



210916 200916 16-12603 (A)



أولاً - مقدمة

١ - في يومي ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦، عقدت أول مؤتمر قمة عالمي للعمل الإنساني في إسطنبول، تركيا: وهي أول مناسبة في تاريخ الأمم المتحدة يجتمع فيها كل من ممثلي الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والأشخاص المتضررين من الأزمات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية على هذا النطاق الواسع، وبحضور هذا العدد الكبير من أصحاب المصلحة، من أجل الالتزام جماعياً وفريداً بخفض المستوى غير المسبوق من الاحتياجات الإنسانية والمعاناة في عالم اليوم.

٢ - وأود أن أعرب عن امتناني لتركيا، حكومة وشعباً، لاستضافتها مؤتمر القمة العالمي ولما قدمته من مساهمة جوهرية لإنجاحه، وكذلك للمشاركين في المؤتمر، البالغ عددهم ٩٠٠٠ شخص، بما في ذلك ١٨٠ من الدول الأعضاء - حيث كان ثلثا هذه الدول ممثلة على المستوى الوزاري أو أعلى، بما في ذلك ٥٥ من رؤساء الدول والحكومات، وللمشاركين في العملية التشاورية التي امتدت على مدى ثلاث سنوات في المرحلة المؤدية إلى انعقاد القمة، وعددهم ٢٣٠٠٠ شخص.

٣ - ونتيجة لعملية المشاورات المكثفة التي سبقته، وتعدد أصحاب المصلحة المهتمين به ونطاق المشاركة فيه، اكتسب مؤتمر القمة طابعاً فريداً، من الناحيتين الشكلية والموضوعية. ومن جملة الأصوات والمنظورات المختلفة في مؤتمر القمة، شاهدت ممثلي الحكومات يجلسون جنباً إلى جنب مع أعضاء المجتمعات المحلية الصامدة؛ ومصارف إنمائية متعددة الأطراف توحد صفوفها من أجل زيادة الاستثمار في البلدان ذات الأوضاع المشقة؛ والقطاع الخاص وهو عاكف على تطوير الشراكات الاستراتيجية مع المنظمات الدولية. وقد سلط مؤتمر القمة الضوء على الإمكانيات التي ينطوي عليها ميثاق الأمم المتحدة، "نحن شعوب الأمم المتحدة"، والمتمثلة في توجيه الروح الإنسانية صوب إيجاد حلول جماعية للمسؤوليات المشتركة.

٤ - وعلى نحو ما ورد في تقريرتي المقدم إلى مؤتمر القمة العالمي تحت عنوان "إنسانية واحدة: مسؤولية مشتركة"^(١)، ينعقد مؤتمر القمة في وقت تشهد فيه الاحتياجات الإنسانية زيادة حادة بالاقتران مع نقص لم يسبق له مثيل في التمويل اللازم لتلبية هذه الاحتياجات. ومن العوامل المساهمة في هذا الارتفاع غير المسبوق في الاحتياجات الإنسانية ثمة النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف، والكوارث الناجمة عن الأخطار الطبيعية، والآثار المترتبة

(١) A/70/709.

على تغير المناخ، والمخاطر الصحية، والارتفاع الحاد في أوجه التفاوت، وزيادة جوانب الضعف المتجسدة في حالات الفقر المدقع وضعف المؤسسات.

٥ - وقد توخت خطة العمل من أجل الإنسانية والمسؤوليات الخمس الأساسية^(٢) الواردين في التقرير إثبات أن تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعوب يتطلب أكثر من زيادة مستويات المساعدة. فهذا الهدف يتطلب جهداً أكثر حسماً وعزماً للحد من الاحتياجات، نابعا من إرادة سياسية وروح قيادية لمنع نشوب النزاعات وإنهائها، وكذلك جهداً دؤوباً في مجالات العمل الإنساني، والتنمية، وحقوق الإنسان والسلام والأمن لإنقاذ الأرواح وتلبية الاحتياجات الإنسانية والحد من المخاطر ومواطن الضعف.

٦ - وقد نجح مؤتمر القمة العالمي في إثبات إلحاحية وجسامة المهمة الماثلة أمامنا وفي تأكيد الحاجة إلى الأخذ بنهج جديد متنسق للحد من الاحتياجات. وإنني أشكر المشاركين، بما في ذلك العديد من رؤساء الدول والحكومات، الذين رحبوا بخطة العمل من أجل الإنسانية وبالمسؤوليات الخمس الأساسية الواردة فيها، واعترفوا بأنها توفر إطاراً حاسماً ينبغي المضي به قدماً باعتباره مساهمة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتزامنا الجماعي بعدم ترك أحد خلف الركب.

٧ - وقد انطلقت في مؤتمر القمة العالمي عملية تنفيذ خطة متعددة السنوات لإحداث التغيير والتحول. ومن خلال الالتزامات الأساسية التي تبناها العديد من المشاركين، والمبادرات التي استُهلكت والآلاف من الالتزامات الفردية التي قُطعت، كانت هناك موجة كبيرة من الدعم لإدخال تغييرات كبرى في النهج المتبعة سيكون لها أثر دائم. ويجب أن يظل أصحاب المصلحة مناصرين نشطاء لما قطعوه من التزامات.

٨ - وقد أصبحت الجهات الفاعلة المحلية تتوقع المزيد من الاعتراف بما تقوم به من دور رائد في منع نشوب الأزمات، والتأهب لها، ومواجهتها، كما تتوقع أن يتم التشاور معها ومدّها بالدعم والتمويل تبعاً لذلك. وينبغي أن يستفيد الأشخاص المشردون داخل الحدود وغيرها وغيرهم من المتضررين من الأزمات من جهد متضافر يبذله المجتمع الدولي ليس فقط لتلبية احتياجاتهم الإنسانية، وإنما أيضاً للحد بصورة منهجية من تلك الاحتياجات ولزيادة حمايتهم وقدرتهم على الصمود. وتتوقع النساء والمجموعات النسائية قدراً أكبر من الإمكانيات

(٢) المرجع نفسه، المرفق. المسؤولية الأساسية الأولى: القيادة السياسية لمنع نشوب النزاعات وإنهائها. المسؤولية الأساسية الثانية: التمسك بالقواعد التي تصون الإنسانية. المسؤولية الأساسية الثالثة: عدم إغفال أحد. المسؤولية الأساسية الرابعة: تغيير حياة الناس: الانتقال من تقديم المعونة إلى إنهاء العوز. المسؤولية الأساسية الخامسة: الاستثمار في الإنسانية.

والموارد لتمكينها من المشاركة وتولي دور القيادة في بناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، والاستجابة للاحتياجات الإنسانية، وبناء السلام، كما تتوقع أن تُلبى احتياجاتها الخاصة وأن يتم إعمال حقوقها في أوقات الأزمات. ونتيجة لذلك، سيجري العمل على زيادة إشراك الأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والمجموعات الأخرى المعرضة بوجه خاص للأخطار في أوقات الأزمات في عمليات صنع القرار، بالإضافة إلى كفاءة استفادتهم من تمويل أكثر تحديدا^(٣).

٩ - وقد أعاد مؤتمر القمة أيضا تأكيد أهمية توجيه الدعوة إلى طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة للاجتماع من أجل إيجاد حلول للمشاكل المشتركة. ولن تتمكن من مواجهة حسامة التحديات الماثلة أمامنا وتنفيذ التغييرات الجذرية المطلوبة ما لم نعمل على تسخير مهارات وأفكار طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة. وقد سلم المشاركون في مؤتمر القمة بالدور القيادي الذي يضطلع به المجتمع المدني ورحبوا به، إلى جانب ترحيبهم بالقطاع الخاص، بوصفهما شريكين استراتيجيين حقيقيين، وليس مجرد جهات معنية يُستشار معها أو يُستعان بها لتوفير الموارد. وصحيح أن الأمم المتحدة منظمة تشمل ١٩٣ من الدول الأعضاء، لكنها يجب أيضا أن تكون أيضا محفلا يضم مختلف الأصوات والأفكار والطموحات.

١٠ - وسلط مؤتمر القمة العالمي الضوء أيضا على الصعوبات التي تعترض ضمان التزام مجدٍ بالتغيير في المجالات التي سيكون لها أكبر الأثر في إنقاذ الأرواح، وإنهاء معاناة الشعوب وصون كرامتها. وعلى الرغم من التأكيدات المتعددة بتقديم الدعم من أجل منع نشوب النزاعات وإهائها واحترام القانون الدولي، فإن الالتزامات الملموسة الجديدة والقليلة التي من شأنها أن تؤدي إلى إحداث تغيير على أرض الواقع تكشف مدى تعقيد المهمة الماثلة أمامنا والبيئة السياسية التي نواجهها اليوم. وما لم تضطلع الدول الأعضاء والقيادات العالمية بدور سياسي رائد لربط الأقوال بالأفعال، سيظل المتضررون من الأزمات رازحين تحت نير المعاناة والحرمان من المساعدة اللازمة لبقائهم على قيد الحياة. وهذه من أكبر المهام والتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي حتى الآن.

١١ - والغرض من هذا التقرير هو تسليط الضوء على بعض المجالات ذات الأولوية التي تمخض عنها مؤتمر القمة العالمي، وتحديد سبل النهوض بخطة العمل من أجل الإنسانية على

(٣) هذا التقرير تكمله وثيقة "الالتزامات بالعمل" (انظر: www.worldhumanitariansummit.org) التي تقدم تحليلا لأنواع الالتزامات المقطوعة دعما لخطة العمل من أجل الإنسانية، وتبين عدد المبادرات التي أطلقت وتقدم أمثلة في ذلك الصدد. وسيتم في الأشهر المقبلة إتاحة الوثيقة للجمهور عبر المنهاج الإلكتروني للعمل والالتزامات والتحول، الذي يتناوله هذا التقرير في الفقرتين ٥٨ و ٥٩ أدناه.

مدى السنوات المقبلة. ويتوخى هذا التقرير رسم معالم الطريق ووجهتها، لكنه لن يتضمن تفاصيل بشأن الآليات أو العمليات المحددة لفرادى المبادرات المقرر تنفيذها.

١٢ - والأمم المتحدة في موقع فريد يمكنها من تيسير وتوجيه هذه العملية، لكن الأمر سيتطلب توافر الإرادة السياسية والالتزام الثابت بالتغيير وتعاون مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة إذا أريد لنا أن ننجح في مسعانا. والمسؤولية عن ذروة النجاح الذي يمكن أن يحققه مؤتمر القمة العالمي، سواء أسفر عن تحسين حياة السكان في حلب بالجمهورية العربية السورية، أو في بانغي بجمهورية أفريقيا الوسطى، أو في جزر المحيط الهادئ والمحيط الهندي، أو في المجتمعات المحلية التي دمرتها ظاهرة النينيو والجفاف في القرن الأفريقي والجنوب الأفريقي، أو المشردين في المخيمات في السودان أو الشرق الأوسط، إنما تقع على عاتق الحكومات والمجتمعات المحلية المتضررة من الأزمات، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية والإقليمية والأمم المتحدة.

ثانياً - مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني: نقطة انطلاق

١٣ - على مدى يومين في إسطنبول، اجتمع المشاركون في مؤتمر القمة العالمي لإعلان التزامهم بتحمل المسؤولية عن وضع الإنسان في صميم عمليات صنع القرار والتنفيذ. واجتمع قادة العالم في الجزء المتعلق بالقادة لإعادة التأكيد على أن مشاكلنا المشتركة تتطلب حلولاً مشتركة ومزيماً من التعاون الدولي، وشددوا على مسؤوليتهم عن الحد من نشوب النزاعات وإنهائها من خلال الوقاية واللجوء إلى الحلول السياسية؛ وتوفير المزيد من الاستثمار في المجتمعات السلمية التي لا يُهمش فيها أحد؛ والتمسك بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ومناصرتهم؛ والوصول إلى الفئات الأكثر تضرراً عن الركب، بسبل منها الحد من حالات التشرد وتمكين النساء والفتيات وحمايتهن؛ والأخذ بأساليب جديدة في العمل لا تقتصر على تلبية احتياجات الناس بل تسعى أيضاً إلى تقليل المخاطر المحدقة بهم ومواطن ضعفهم؛ والاعتراف بالحاجة إلى موارد سياسية ومالية مستدامة.

١٤ - وفي سلسلة تضم سبعة من اجتماعات المائدة المستديرة الرفيعة المستوى، أعرب كبار ممثلي الحكومات وممثلو المجتمع المدني والقطاع الخاص عن تأييدهم لما عدده ٣٢ من الالتزامات الأساسية^(٤) أعدت قبل انعقاد مؤتمر القمة العالمي دعماً لخطة العمل من أجل الإنسانية، وقطعوا التزامات سياسية وقانونية وتنفيذية ملموسة للنهوض بتلك الالتزامات.

(٤) وُجّهت الدعوة إلى المشاركين في مؤتمر القمة العالمي من أجل الإنسانية للإعراب عن تأييدهم للالتزامات الأساسية البالغ عددها ٣٢ التزاماً، التي صيغت دعماً لاجتماعات المائدة المستديرة الرفيعة المستوى السبعة. ويعكس هذا التقرير التأييدات المسجلة عبر منبر الالتزامات الإلكتروني الخاص بمؤتمر القمة العالمي، أو عن طريق البريد الإلكتروني حتى ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

وفي إطار ١٥ جلسة استثنائية، أُطلقت مبادرات وتحالفات جديدة؛ كما عُقدت ١٣٢ من المناسبات الجانبية، ناقش خلالها ممثلو الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية والوطنية والإقليمية، والسكان المتضررين، والمنظمات غير الحكومية، ومجتمعات المغتربين، والمنظمات الدينية، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، وجهات أخرى التحديات الحالية والناشئة، وتبادلوا الممارسات الجيدة، وأقاموا شراكات جديدة؛ وشاركت نخبة العالم من الشركاء والمبتكرين في مجال التكنولوجيا في معرض للابتكارات المتعلقة بالحلول المتطورة. ونُظمت عدة مناسبات خاصة شملت العروض الموسيقية والفوتوغرافية والسينمائية التي قدمت قصصاً عن الصمود والإنسانية والكرامة.

الاتجاهات ذات الأولوية المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي

ألف - حماية المدنيين وتخفيف المعاناة البشرية

(النهوض بالمسؤوليتين الأساسيتين الأولى والثانية)

منع نشوب النزاعات والاستثمار في الأوضاع الهشة

١٥ - أكد المشاركون في مؤتمر القمة العالمي أن منع نشوب النزاعات وإنهائها، بما في ذلك من خلال معالجة أسبابها الجذرية، هي أهم طريقة وأكثرها فعالية للحد بشكل كبير من المخاطر ومواطن الضعف والاحتياجات الإنسانية من الحماية والمساعدة.

١٦ - وبرهانا على القيادة السياسية اللازمة، التزمت بعض الدول الأعضاء بزيادة استثمارها في تحليل مؤشرات الإنذار المبكر، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان، ونزع فتيل المخاطر قبل أن تتفاقم. والتزمت دول أعضاء أخرى باستخدام عضويتها في مجلس الأمن من أجل الدعوة إلى زيادة التركيز والإحاطات بشأن مخاطر النزاعات الناشئة أو إنشاء فريق اتصال في بداية الأزمة. والتزم عدد من الدول الأعضاء بتبادل الممارسات الجيدة في مجال منع نشوب النزاعات، وبتعزيز الموظفين وتوفير غير ذلك من أشكال الدعم من أجل التوسط في النزاعات ومنع نشوبها وحلها.

١٧ - وأعرب أكثر من ٨٥ كياناً، منها ٤٠ من الدول الأعضاء، عن التأييد لواحد أو أكثر من الالتزامات الأساسية بشأن القيادة السياسية من أجل منع نشوب النزاعات وحلها، حيث انصبّ أعلى عدد من تلك الالتزامات على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والحد من أوجه الضعف عن طريق الاستثمار في مجتمعات سلمية لا يُهمش فيها أحد. وقُطعت التزامات لكفالة تمكين المرأة من المشاركة الجدية وتولي المناصب القيادية في جهود الوساطة ومنع نشوب النزاعات. وقُطعت أيضاً التزامات بزيادة دور الشباب في منع نشوب

النزاعات وبناء السلام، بسبل منها عقد الحوارات الوطنية وتبادل الممارسات الجيدة. وفي إطار وعد بالسلام، التزم ٣٠ كيانا من كيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني أيضا بمعالجة العوامل المسببة للنزاعات وأوجه الضعف بهدف الحد من الاحتياجات الإنسانية الناجمة عنها.

أود أن أعرب عن تقديري لرؤساء الدول والحكومات الذين أبدوا روحا قيادية شخصية في هذا المجال في مؤتمر القمة العالمي. وأحث الدول الأعضاء وسائر الجهات المعنية على مضاعفة الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية وأشجع أولئك الذي قطعوا الالتزامات وقدموا التأكيدات في هذا المجال على الشروع في ترجمة دعمهم إلى التزامات محددة ومقيدة بمواعيد زمنية، وإجراء تقييمات دورية للتقدم المحرز.

ورغم الاعتراف في مؤتمر القمة العالمي بأهمية زيادة الاهتمام بمنع نشوب النزاعات وحلها، فإن العدد المنخفض نسبيا من الالتزامات الفردية بهذه المسؤولية الأساسية دليل على أن منع نشوب النزاعات وحلها يظل مطمحا جديرا بالثناء وليس نشاطا من الأنشطة الملموسة والعملية المدعومة بما يكفي من الموارد والتمويل والمناصرة. وهذا واقع يجب أن يتغير. فما لم تُبد الدول الأعضاء عزمًا قياديا سياسيا أقوى بكثير لمنع نشوب النزاعات وحلها وزيادة الاستقرار، لن نتمكن من الحد بدرجة كبيرة من حجم الاحتياجات الإنسانية أو موجات النزوح غير المسبوقة للأشخاص داخل الحدود وغيرها.

القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان

١٨ - أكد المشاركون في مؤتمر القمة العالمي أن الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان له دور حاسم في إنقاذ الأرواح وتقليل المعاناة والحفاظ على كرامة الإنسان أثناء النزاعات وبعدها وفي حالات العنف الأخرى. وأقر المشاركون في مؤتمر القمة بأنه يتعين القيام بأكثر من ذلك بكثير من أجل وضع حد للانتهاكات ومنع وقوعها، بوسائل منها تحسين الامتثال وزيادة المساءلة عن الانتهاكات.

١٩ - وقد أعرب نحو ١١٠ كيانات، منها ٤١ من الدول الأعضاء، عن تأييدها لواحد أو أكثر من الالتزامات الأساسية بشأن التمسك بالقواعد التي تصون الإنسانية، حيث ينصب العدد الأكبر من تلك الالتزامات على تشجيع وتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين. وأعيد التأكيد أيضا في مؤتمر

القمة العالمي على أهمية الالتزام بالقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك في بيان مشترك أقرته ٤٩ دولة من الدول الأعضاء. وقطعت مجموعة من الدول الأعضاء أيضا التزاما مشتركا بالتقليل إلى أدنى حد من أثر الأسلحة المتفجرة على المدنيين في المناطق المأهولة بالسكان. والتزمت بعض الدول الأعضاء وجهات معنية أخرى بتعزيز الأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام والترويج لكل من التصديق على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد والانضمام إليها.

٢٠ - وقطعت التزامات بمواصلة الرصد والتحقيق والتحليل والإبلاغ فيما يتعلق بانتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وقدمت التزامات محددة بتعميم هذه النصوص القانونية وتوفير التدريب بشأنها والنهوض بالامتثال لأحكامها. وركزت التزامات أخرى على تحسين حماية العاملين في مجالي المساعدة الإنسانية والرعاية الصحية، ومرافق الرعاية الصحية، والمدارس وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية. والتزمت المنظمات الدينية باستخدام شبكاتها لإذكاء الوعي بوجوب الامتثال للقانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية. والتزمت طائفة واسعة من الجهات المعنية بوضع المبادئ الإنسانية في صميم عملها، وشددت على أهمية هذه المبادئ كجزء من التزاماتها بتعزيز المسؤوليات الأساسية.

٢١ - وتم الإعلان أيضا عن تدابير ترمي إلى تعقب انتهاكات القانون الدولي الإنساني وجمع البيانات وتقديم التقارير بشأنها. والتزم عدد من الدول الأعضاء بدعم وتعزيز التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. ويركز ما يقرب من ٢٠ في المائة من الالتزامات الفردية المتصلة بهذه المسؤولية الأساسية على منع العنف الجنساني.

إن الدعم القوي الذي تبديه الدول الأعضاء للنهوض بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين وبالمبادئ الإنسانية دعم مهم يأتي في وقته. ومع ذلك، يلزم بذل جهود متضافرة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي للتأكد من أن المدنيين يتلقون فعلا المساعدة والحماية في سياق النزاعات، كتلك التي نشهدها اليوم، وبعد انتهائها. وإنني أدعو الأطراف في النزاعات المسلحة إلى السماح بوصول المساعدات الإنسانية بسرعة ودون عوائق وإلى تيسير ذلك. وأدعو كذلك الدول الأعضاء والجماعات المسلحة من غير الدول والمنظمات الإنسانية إلى كفالة الاحترام الكامل للمبادئ الإنسانية.

وينبغي ممارسة النفوذ السياسي والاقتصادي واستخدام الآليات القانونية لضمان امتثال أطراف النزاعات المسلحة لالتزاماتها بموجب القانون الدولي

الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين وضمنان المساءلة عن الانتهاكات. وأكرر دعوتي أيضا إلى تنظيم حملة عالمية قوية لتعبئة الدول والمجتمع المدني وقادة العالم من أجل تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

باء - لا يُترك أحد خلف الركب

(النهوض بالمسؤولية الأساسية الثالثة)

٢٢ - كان مؤتمر القمة العالمي قاطعا في تأكيد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، سواء في البيانات التي ألقاها قادة العالم أو في الالتزامات المموسة التي قُطعت. فالتعهد بألا يُترك أحد خلف الركب يتطلب المزيد من الاستثمارات السياسية والمالية والتشغيلية ليس فقط لضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية، بل أيضا لخفض الاحتياجات الإنسانية والمخاطر وأوجه الضعف على مر الزمن.

الحد من التشرد القسري

٢٣ - أكد المشاركون في مؤتمر القمة العالمي أن التشريد القسري لا يمثل تحديا إنسانيا فحسب، وإنما أيضا تحديا على المستويين السياسي والإنمائي وعلى مستوى حقوق الإنسان. وقد أثبت مؤتمر القمة نجاعته في بناء توافق في الآراء من أجل صوغ نهج شامل جديد لمعالجة مسألة التشرد القسري يقوم على أساس تلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية للاجئين والأشخاص المشردين داخليا، وحماية حقوقهم، وتوفير مزيد من الدعم لسبل العيش المستدامة ولتعزيز قدرات المشردين والمجتمعات المضيفة وتمكينهم من الصمود. وينبغي أن يقترن هذا النهج بالعمل السياسي وبالأطر القانونية اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية للتشرد القسري وبالجهود الرامية إلى إيجاد حلول دائمة في الأجل الطويل.

٢٤ - وقد أعرب مائة كيان، بما في ذلك ٣٨ من الدول الأعضاء، عن تأييدهم لواحد أو أكثر من الالتزامات الأساسية المتعلقة بمعالجة مسألة التشرد القسري. ويتعلق أكبر عدد من هذه التأييدات بدعم النهج الجديد، يليها الالتزام بالسعي إلى النهوض بالحلول الآمنة والدائمة، واتخاذ الخطوات اللازمة للعمل من أجل بلوغ هدف خفض عدد المشردين داخليا بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. وقطع بعض الدول الأعضاء التزامات محددة بإدماج اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في خطط التنمية الوطنية والمحلية، بما في ذلك تمكينهم من الحصول على التعليم، وسبل المعيشة، والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية. والتزمت الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بدعم الجهود

الوطنية الرامية إلى تعزيز الأطر القانونية والسياساتية لحماية المشردين داخليا ودعم حقوقهم وتلبية احتياجات اللاجئين والمشردين داخليا والمجتمعات المضيفة في الأجلين القصير والطويل.

٢٥ - واعترافا بالحاجة إلى التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين بناء على نهج أشمل، أكد عدد من الدول الأعضاء مجددا التزامهم بمواصلة استضافة اللاجئين، وفقا لما تمليه التزاماتها الدولية. وأعلن العديد من الدول الأعضاء عن عزمها على إعادة توطين المزيد من اللاجئين في عام ٢٠١٦. وقُدمت التزامات مالية عديدة من جانب المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بما في ذلك البنك الدولي، والجهات المانحة الثنائية وغيرها من الشركاء الماليين من أجل تقديم التمويل الذي يمكن التنبؤ به وتعزيز قدرات المجتمعات المضيفة، اعترافا بما تتيحه من منفعة عامة وبالأثار المالية المترتبة على ذلك الالتزام. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت سبعة من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على التعاون في مواجهة أزمة اللاجئين والمهاجرين.

٢٦ - ونتيجة أيضا للاعتراف الواسع النطاق بالعدد المتزايد من الأشخاص المشردين بسبب الكوارث وتغير المناخ، قامت مجموعة من الدول الأعضاء ببدء تشغيل المنتدى المعني بالتشرد الناجم عن الكوارث. ويتوخى هذا المنتدى الوقاية من التشرد والتأهب له في سياق الكوارث الطبيعية والآثار السلبية لتغير المناخ.

٢٧ - واعترافا بالزيادة في التدفقات المختلطة للاجئين والمشردين داخليا والمهاجرين، أُعلن في مؤتمر القمة عن عدد من الالتزامات التي ترمي إلى التصدي لأوجه الضعف الخاصة التي يمكن أن يواجهها المهاجرون. والتزم بعض الدول الأعضاء بزيادة إمكانية وصول المهاجرين إلى أسواق العمل والخدمات الاجتماعية، وتعزيز قدرتهم على التكيف والاعتماد على الذات. والتزم دول أخرى بتحسين الحماية من خلال تسجيل ولادة أطفال المهاجرين أو بتعزيز الأطر القانونية أو السياساتية.

وأدعو الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة للقيام على نحو جماعي بزيادة الحماية والمساعدة المقدمين للمشردين داخليا ودعم السياسات والأطر الفعالة التي تساهم بطريقة آمنة وكريمة في الحد من الحالات الجديدة والمطوّلة من التشرد الداخلي، بهدف خفض عدد المشردين داخليا بنسبة لا تقل عن ٥٠ في المائة على الصعيد العالمي بحلول عام ٢٠٣٠. وأشجع كذلك النهج التعاونية بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية التي تساعد الأشخاص المشردين على الانتقال من الاعتماد على المعونة إلى القدرة بشكل متزايد على التكيف والاعتماد على الذات.

وأشجع الدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية والإنمائية على مواصلة العمل على ضمان معالجة أوجه الضعف الخاصة للمهاجرين في بلدان المنشأ والعبور والمقصد، بسبل منها توفير الحماية وتقديم المساعدة، وتمكين المهاجرين من أن يصبحوا أعضاء مساهمين في مجتمعات بلدان الوصول.

وسيكون الاجتماع العام الرفيع المستوى المقرر عقده في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بشأن التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين المناسبة الفارقة المقبلة بشأن اللاجئين والمهاجرين والمجتمعات المضيفة، حيث سيتفق رؤساء الدول والحكومات على الالتزامات التي ستؤدي إلى تحسين حياة اللاجئين والمهاجرين بدرجة ملحوظة.

النساء والفتيات باعتبارهن من عوامل التغيير

٢٨ - أكد المشاركون في مؤتمر القمة العالمي أن المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق الإنسان الخاصة بالنساء والفتيات وتمكينهن في المجالات السياسية والإنسانية والإنمائية مسؤولية عالمية. وتؤدي النساء من جميع الأعمار - بما لديهن من مهارات وخبرات وما يضطلعن به من دور قيادي بوصفهن من عوامل التغيير، دورا محوريا في استدامة جهود منع نشوب النزاعات وحلها، وبناء السلام، وبناء مجتمعات قادرة على الصمود.

٢٩ - والتزمت الحكومات والمنظمات الإقليمية ومنظمات المعونة بالمساواة بين الجنسين ودعم الدور القيادي للمرأة في صنع القرار. وقد أعرب ١٠٠ كيان، بما في ذلك ٤١ من الدول الأعضاء، عن تأييدها للالتزام الأساسي بكفالة مراعاة الفوارق بين الجنسين في البرامج الإنسانية. ومن أصل الالتزامات الأساسية البالغ عددها ٣٢ التزاما، حظي الالتزام المتعلق بالنساء والفتيات بأكثر عدد من التأييدات مقارنة بالالتزامات الأخرى.

٣٠ - وقد حدد عدد من الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى أهدافا لزيادة الموارد المرصودة للمنظمات النسائية، بما في ذلك المنظمات التي تمثل النساء ذوات الإعاقة، وكفالة مشاركة المرأة واضطلاعها بالأدوار القيادية في مجالي العمل الإنساني وبناء السلام، ومواءمة التمويل مع مبادئ المساواة بين الجنسين. وجرى التعهد برصد مزيد من التمويل والبرامج لتعليم النساء والفتيات وتدريبهن ودعم سبل عيشهن وحصولهن على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية الجيدة والشاملة. والتزمت الحكومات بإجراء إصلاحات تشريعية لضمان قدر أكبر من الحماية للمرأة من جميع الأعمار وللفتيات من جميع أشكال العنف الجنساني، بغض النظر عن السياق.

وأحث جميع الجهات المعنية أن تحرص، في تنفيذ التزاماتها، على النهوض بالمساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق النساء والفتيات ووضع خطط محددة ومتاحة للجمهور وتحديد أهداف ملموسة ومقيدة زمنياً لتنفيذها. وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزامها بحماية وإعمال حقوق الإنسان للنساء من جميع الأعمار، وأدعو جميع الجهات المعنية إلى ضمان تعزيز هذه الحقوق في جميع الأوقات في سياق تنفيذ التزاماتها في جوانب خطة العمل من أجل الإنسانية.

الإدماج

٣١ - أكد المشاركون في مؤتمر القمة العالمي أن مسؤوليتنا عن إنقاذ الإنسانية والتمسك بمبدأ الحياد الإنساني لا يمكن أن تتحقق ما لم تكن الاحتياجات الإنسانية وحقوق الإنسان الخاصة بالأشخاص المهمشين والأشخاص الأكثر عرضة للمخاطر في صدارة جهودنا الرامية إلى تلبية الاحتياجات والتمسك بالقواعد والحد من أوجه الضعف.

٣٢ - وقد أُعلن عن إنشاء مبادرات وصناديق وتحالفات محددة من أجل ضمان المراعاة التامة لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، والأطفال والشباب والمهاجرين والمسنين، وغيرهم من المهمشين في مجالي التأهب والاستجابة. وسيساعد ميثاق إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني على تعزيز الأخذ بنهج شمولي لدى تصميم المساعدة وتنفيذها ورصدها وتمويلها. ومن خلال ميثاق الإدماج المذكور، التزم أكثر من ٧٠ من الجهات المعنية بتنفيذ تدابير تكفل للأشخاص ذوي الإعاقة الحق في المشاركة الكاملة في برامج الإغاثة والحماية والانتعاش وفي الاستفادة منها. وسيساعد اتفاق من أجل الشباب في العمل الإنساني على ضمان تلبية احتياجات الشباب المتضررين من الأزمات وإشراكهم بصورة مجدية في أنشطة منع الأزمات والتصدي لها.

وكما هو الشأن بالنسبة للمبادرات الأخرى، أشجع على وضع خطط عمل وأطر مرجعية محددة لدعم الالتزامات ذات الصلة بالإدماج، وعلى إجراء استعراضات وتقييمات منتظمة من أجل الوقوف على ما إذا كانت خطط العمل والأطر المرجعية تلك تلي الاحتياجات المحددة من الحماية والمساعدة اللازمين للفئات المهمشة، وتساهم في خفض احتياجاتها الإنسانية، وتكفل دعم وتعزيز دورها القيادي ومشاركتها على نحو فعال. وأقترح إجراء استعراضات وتقييمات مماثلة بشأن السبل التي يجري بها إشراك الشباب بصورة مجدية في العمل الإنساني.

جيم - أسلوب جديد في العمل

(النهوض بالمسؤوليات الأساسية الثالثة والرابعة والخامسة)

٣٣ - خلُصت المشاورات التي أُجريت في المرحلة المؤدية إلى انعقاد مؤتمر القمة العالمي إلى ضرورة إيجاد أسلوب جديدة في العمل لا يكتفي بتلبية احتياجات الناس بناء على مبادئ معينة، وإنما يسعى أيضا إلى خفض هذه الاحتياجات عن طريق الحد من المخاطر المحدقة بهم وأوجه ضعفهم.

٣٤ - وقد أعرب نحو ١٢٠ كيانا، منها ٣٤ من الدول الأعضاء وقرابة ٦٠ من المنظمات غير الحكومية، عن تأييدها للالتزام بالأخذ بأسلوب جديد في العمل يلبي الاحتياجات الإنسانية الفورية للناس، ويهدف في الوقت نفسه إلى الحد من المخاطر ومواطن الضعف على مدى سنوات متعددة من خلال تحقيق نتائج جماعية. وقد حظي هذا الالتزام الأساسي بتأييد أكبر عدد من أصحاب المصلحة مقارنة بأي التزام أساسي آخر. وبالإضافة إلى ذلك، أسفرت التحولات المطلوبة في إطار المسؤولية الأساسية الرابعة من خطة العمل من أجل الإنسانية عن أكبر عدد من الالتزامات الفردية من جانب أصحاب المصلحة كافة.

٣٥ - وأبدى مؤتمر القمة العالمي زخما قويا تجاه الأسلوب الجديد في العمل، الجسد في الالتزامات: بتعزيز القيادة والمبادرة على الصعيد المحلي؛ وتجاوز الفجوة بين العمل الإنمائي والعمل الإنساني مع ضمان الاحترام الكامل للمبادئ الإنسانية؛ وزيادة التأهب والتخطيط والبرمجة بالاستناد إلى المخاطر؛ وإقامة شراكات وتحالفات متنوعة من أجل التصدي لتحديات محددة؛ وكفالة اتساق التمويل ومواءمته لتيسير هذه التحولات.

القيادة والمبادرة على الصعيدين الوطني والمحلي

٣٦ - لقد سجل مؤتمر القمة العالمي نقطة تحول فيما يتعلق بالكيفية التي ينبغي بها إشراك الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية وتنمية قدراتها وتمويلها، بما في ذلك النساء والمنظمات النسائية. وأكد المشاركون في مؤتمر القمة أيضا أن الأشخاص المتضررين من الأزمات أو الذين يعيشون في سياقات محفوفة بالمخاطر هم أصحاب حقوق ويجب وضعهم في صميم عمليات صنع القرار.

٣٧ - وقُدمت التزامات على نطاق واسع من الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة لنقل زمام القيادة وصنع القرار إلى المستويات الأقرب إلى مواقع الأزمات. وحُددت غايات ترمي إلى زيادة مبلغ التمويل الموجه إلى عمال الإغاثة الوطنيين والمحليين وتعزيز القدرات المحلية. وشمل ذلك التزاماً في إطار

مبادرة "الصفقة الكبرى" بتحويل ما نسبته ٢٥ في المائة من التمويل إلى عمال الإغاثة الوطنيين والمحليين على نحو مباشر بقدر المستطاع، وذلك بحلول عام ٢٠٢٠. كما تم تشكيل شبكات وتحالفات، من قبيل شبكة "الميثاق من أجل التغيير" (Charter4Change) وشبكة "تمكين الاستجابة بالمعونة" (Network for Empowered Aid Response) بهدف دعم وكفالة قيادة محلية حقيقية وإشراك المجتمعات المحلية.

٣٨ - وجرى التعهد بالعديد من الالتزامات لزيادة البرمجة القائمة على النقد وتوفير الحماية الاجتماعية بالاستناد إلى تقييم المخاطر القائمة. وقُدمت الالتزامات أيضا من أجل وضع الناس في صميم عمليات التصميم والتنفيذ وصنع القرار، من قبيل اعتماد المعيار الأساسي للعمل الإنساني من جانب أكثر من ٩٠ من أصحاب المصلحة. وبالإضافة إلى ذلك، التزم ما يزيد على ١٠٠ من الكيانات بتحديد نهج مشترك لتوفير المعلومات وجمع وتحليل التعليقات الواردة من الأشخاص المتضررين من الأزمات بهدف التأثير في عمليات صنع القرار.

وإنني أحث الجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية الدولية والسلطات الوطنية وأصحاب المصلحة الآخرين الذين قدموا التزامات بالتمويل وبتنمية القدرات إلى ربط هذه الالتزامات بمواعيد زمنية محددة وإجراء استعراضات داخلية منتظمة بشأن الكيفية التي نجحوا بها في نقل زمام القيادة والتنفيذ إلى الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية حيثما أمكن ذلك، وتحسين المساءلة تجاه الفئات المتضررة من الأزمات. وأشجع أيضا الشبكات من قبيل تلك التي أُعلن عن تشكيلها في مؤتمر القمة العالمي على تعزيز ورصد التقدم المحرز في هذه المجالات.

تجاوز الفجوة بين العمل الإنمائي والعمل الإنساني

٣٩ - تُوج مؤتمر القمة العالمي بإعلان التزام طال انتظاره بتغيير الأساليب التي تنتهجها الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية في العمل معا.

٤٠ - ففي وثيقتها "التزامات بالعمل"^(٥)، تعهدت الأمم المتحدة بتعزيز مساهمتها من أجل تلبية الاحتياجات والتخفيف من أوجه الضعف وتحسين إدارة المخاطر. من خلال العمل جنبا إلى جنب مع كيانات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الكيانات بهدف التوصل إلى نتائج

(٥) تم التوقيع على وثيقة "التزامات بالعمل" في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، وذلك من جانب كل من الأمين العام وثمانية من الكيانات التابعة للأمم المتحدة (منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية)، وأقرها البنك الدولي والمنظمة الدولية للهجرة ولا يزال باب التوقيع عليها مفتوحا.

جماعية في أطر زمنية متعددة السنوات، بالاستناد إلى الميزة النسبية التي ينطوي عليها كل سياق على حدة. والتزم بعض الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية بإجراء إصلاحات داخلية لتحسين البرمجة والتمويل المشتركين للعمل الإنساني والعمل الإنمائي، بينما التزمت دول ومنظمات أخرى بتوفير التمويل المرن والمتعدد السنوات لدعم تحقيق نتائج جماعية.

٤١ - وأطلق أيضا عدد من المبادرات التي تدعم هذا النهج الجديد. إذ سيعمل صندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر" على توحيد صفوف دوائر العمل الإنساني والعمل الإنمائي من أجل زيادة توفير التعليم للأطفال والشباب في سياق الأزمات. أما مبادرة "وضع الصحة في صميم العمل الإنساني الجماعي"، فستدعم السعي إلى تحسين النتائج الصحية في الأجلين الطويل والقصير لفائدة الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع الأزمات وذلك بتحسين سبل حصولهم على الخدمات الصحية الأساسية، مع النهوض في الوقت نفسه بالتأهب والاستجابة لحالات تفشي الأمراض، وتعزيز نظم الرعاية الصحية، ومنع الهجمات التي تستهدف الجهات المعنية بتقديم خدمات الرعاية الصحية.

لقد التزمنا بانتهاج أسلوب جديد في العمل، وعلينا الآن تحقيق النتائج المتوقعة من تلك الالتزامات. وينبغي الإسراع بترجمة الالتزامات إلى تغيير عملي على أرض الواقع، تغيير يتسم بالمرونة ويراعي اختلاف السياقات، مع ضمان الاحترام الكامل للمبادئ الإنسانية. وينبغي الإسراع بوضع التوجيهات السياساتية والتنفيذية، لا سيما في مجالات التحليل والتخطيط والتنسيق والقيادة والتمويل. وأحث جميع الدول الأعضاء على الإقرار بالأثر التحويلي الذي يمكن أن يحدثه تخطي الفجوة بين العمل الإنمائي والعمل الإنساني في كفالة إيجاد مجتمعات محلية أكثر قدرة على الصمود ولا يُهْمَش فيها أحد، كما أحثها على أن تقدم دعمها من أجل تحقيق ذلك.

التخطيط والبرمجة وصنع القرار استنادا إلى تقييم المخاطر القائمة والبيانات المتاحة

٤٢ - أكد المشاركون في مؤتمر القمة العالمي أن الوقت قد حان للانتقال من نهج تفاعلي في إدارة الأزمات إلى نهج استباقي يهدف إلى تقليل المخاطر وشددوا على أن عمليات التخطيط والتمويل وصنع القرار في حالات النزاع وسياقات التكيف مع تغير المناخ والحد من أخطار الكوارث والتصدي لها والتعافي من آثارها، هي عمليات يجب أن تستند إلى البيانات المتاحة وإلى تحليل مشترك للمخاطر.

٤٣ - وتوخيا لتحقيق هذا التغيير، أُعلن في مؤتمر القمة العالمي عن إنشاء منبر عالمي لتحليل المخاطر. وسيساهم هذا المنبر في تحسين عملية صنع القرار بناء على تقييم المخاطر عن طريق تجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بمخاطر متعددة. وفي هذا السياق، التزمت الأمم المتحدة أيضا بمراعاة مسألة المخاطر لدى وضع جميع خططها وبرامجها، والتزمت منظمات القطاع الخاص بتحفيز العمل المبكر بغية التقليل إلى أدنى حد من أثر المخاطر والأخطار المعروفة. وتعهد كل من الدول الأعضاء، وكيانات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمات القطاع الخاص بزيادة التمويل والتأمين المخصصين للمخاطر لفائدة أشد الفئات ضعفا، بسبل منها "متنّدَى تطوير التأمين". وقُدّمت أيضا التزامات عديدة من جانب جهات مانحة، ووكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات أخرى من أجل توسيع نطاق عمليات جمع واستخدام البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والعمر والإعاقة كجزء من نهج يسترشد بالمخاطر القائمة.

إن الالتزامات التي تهدف إلى تحسين التحليل المشترك للمخاطر المتعددة ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من هياكل صنع القرار كما ينبغي تقييمها للوقوف على ما إذا كان لها تأثير في الإجراءات المتخذة لاحقا. وأشجع على متابعة الالتزامات المالية عن كثب وتوثيق وتبادل الفوائد الناجمة عن آليات تأمين المخاطر من أجل النهوض باستخدامها. ويجب أن تشكل البيانات، بما في ذلك البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والعمر والإعاقة، الأساس الذي تُحدد في ضوئه أساليب العمل الجديدة والذي نستند إليه في صنع قراراتنا.

شراكات وتحالفات متنوعة

٤٤ - شهد مؤتمر القمة العالمي إعلان تحالفات وشبكات ومبادرات جديدة تهدف إلى حفز وتوطيد شراكات جديدة: إذ سيعمل "التحالف العالمي من أجل مواجهة الأزمات الحضرية" على تعبئة الأعضاء للدخول في شراكات مع المؤسسات والمجتمعات المحلية الحضرية من أجل التصدي للمخاطر والتخفيف من آثار الأزمات؛ وسيعمل "التحالف العالمي للإبداع الإنساني" على الربط بين المشاكل القائمة والأشخاص الذين قد يكون بمقدورهم حلها باستخدام أدوات وأفكار جديدة. وسيتم تعزيز قدرات المنظمات الإقليمية من خلال "شبكة المنظمات الإقليمية للعمل الإنساني". وستعمل "مبادرة الربط بين مؤسسات الأعمال" على دعم وإنشاء وتعزيز شبكات القطاع الخاص، على كل من المستوى الوطني والإقليمي والمواضعي، كما سيعمل "مركز البيانات الإنسانية" على زيادة

التعاون بين القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والممارسين وواضعي السياسات من أجل تحسين أثر البيانات على العمل الإنساني.

وأشجع على تبنى روح قيادية قوية ووضع خطط عمل محكمة وتحديد الأهداف بوضوح لهذه الشراكات والتحالفات الجديدة. وينبغي للدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى احتضان هذه المبادرات الجديدة والانضمام إليها، مع تحديد المجالات التي يمكنهم فيها تسخير اهتماماتهم ومواردهم وخبراتهم لدعمها على أفضل وجه.

ومن المهم أيضا أن يستمر وجود الحيز الفريد الذي أتاحه مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني للجمع بين مختلف هذه الجهات المعنية في إطار واحد. وأشجع الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة والتجمعات الإقليمية وسائر أصحاب المصلحة على تهيئة الفرص لأعضاء هذه المبادرات من أجل مواصلة العمل معا وتقييم التقدم المحرز.

دال - الكوارث الناجمة عن الأخطار الطبيعية وتغير المناخ

(النهوض بالمسؤوليات الأساسية الثالثة والرابعة والخامسة)

٤٥ - أقر المشاركون في مؤتمر القمة العالمي بما للكوارث والتشرد الناجم عن تغير المناخ من أثر كبير في زيادة الاحتياجات الإنسانية والشواغل الأمنية، وأكدوا أن جهود مواجهة الكوارث لا يمكن أن تتم بمعزل عن جهود التنمية والتكيف مع تغير المناخ على نطاق أوسع. واعتُبرت عناصر الأسلوب الجديد في العمل المذكورة أعلاه أيضا حاسمة في بناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود وفي الحد من المخاطر وأوجه الضعف المتصلة بالأخطار الطبيعية وتغير المناخ.

٤٦ - وقد أعرب أكثر من ١٠٥ كيانا، منها ٤٤ من الدول الأعضاء، عن تأييدها لواحد أو أكثر من الالتزامات الأساسية المتعلقة بإدارة المخاطر والأزمات بطريقة مختلفة. وحظي الالتزام الأساسي بتعزيز القيادة والقدرات على الصعيدين الوطني والمحلي في مجال إدارة الكوارث والمخاطر المتصلة بالمناخ بتأييد أكبر عدد من الدول الأعضاء. وقدمت الدول الأعضاء أيضا التزامات بالإسراع في تنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، مشفوعة بالتزامات مالية كبيرة للاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث والتصدي لتغير المناخ. وقُدمت التزامات أيضا بتعزيز الاستجابة للأبعاد الأمنية لتغير المناخ.

٤٧ - وأعلن عن قيام "شراكة التأهب العالمية" بهدف مساعدة مجموعة أولى تضم ٢٠ بلداً من البلدان الأشد تعرضاً للمخاطر على بلوغ الحد الأدنى من الاستعداد لمواجهة صدمات المستقبل بحلول عام ٢٠٢٠. والتزمت البلدان والمنظمات الإقليمية بتعزيز تحليل المخاطر والقدرات في مجال إدارة الأزمات والقدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ على كل من الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي، وبتحسين المواءمة بينها وبين عروض المساعدة الإقليمية والدولية. وأعربت بلدان أخرى عن دعمها التزام منظمة الجمارك العالمية بتيسير حركة موظفي الإغاثة وتسريع عملية التصريح لسلع الإغاثة.

٤٨ - وسيتولى "تحالف المليار من أجل القدرة على الصمود" جمع أصحاب المصلحة معاً من أجل دعم مليار شخص لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود على مدى السنوات العشر المقبلة. وقدم بعض الدول الأعضاء ومجلس التعاون المشترك بين الوكالات للحماية الاجتماعية التزامات بتوسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية المقاومة للصدمات.

وينبغي التعجيل بتنفيذ الشراكات الإقليمية والعالمية عن طريق وضع خطط العمل والمعايير المرجعية وتخصيص الموارد اللازمة لها. وينبغي أن تحدد التوجيهات الجديدة بشأن تخطي الفجوة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي تبعاً للسياق وأن تتناول سبل الحد من المخاطر ومن مواطن الضعف الناجمة عن الكوارث وتغير المناخ. وستحتاج البلدان المعرضة للكوارث والدول الجزرية الصغيرة النامية إلى المزيد من الدعم للتأهب لمواجهة الكوارث وللتخفيف من المخاطر الناجمة عنها.

وأحث أيضاً الدول الأعضاء على التعجيل في تنفيذ كل من إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وخطّة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فضلاً عن برامج العمل الأخرى ذات الصلة، مثل إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وفي تمويلها وتحقيق الاتساق فيما بينها.

هاء - تعزيز قاعدة الموارد وزيادة الكفاءة

(النهوض بالمسؤولية الأساسية الخامسة)

٤٩ - أكد المشاركون في مؤتمر القمة العالمي الحاجة إلى موارد وأدوات مالية جديدة من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية غير المسبوقة والحد من الاحتياجات والمخاطر ومواطن

الضعف. ولا بد أن يقترن ذلك باستخدام الموارد على نحو يتسم بالمزيد من الفعالية والإنصاف بغية ضمان تلقي المجتمعات المحلية مباشرة قسطاً أكبر من التمويل.

٥٠ - ووسع مؤتمر القمة العالمي قاعدة التمويل العامة باحتذاب مجموعة أكثر تنوعاً من الجهات المانحة وآليات التمويل. وأيد ما يزيد عن ١٠٠ كيان، بما في ذلك ٣٦ دولة من الدول الأعضاء، التزاماً أو أكثر من الالتزامات الأساسية المتعلقة بالتمويل. وقُدمت التعهدات بتزويد الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ بأموال جديدة وإضافية، الأمر الذي سيساعد على تحقيق زيادة أموال الصندوق إلى ١ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٨. وسيوسع المنبر العالمي للتمويل الإسلامي والاستثمار المؤثر وكذلك العديد من المبادرات المالية الإسلامية الأخرى من نطاق قاعدة التمويل المخصص للأشخاص المتضررين من الأزمات. وسيتيح أيضاً المنبر العالمي لمواجهة الأزمات، الذي سيقوم البنك الدولي ببدء تشغيله قريباً، الموارد اللازمة للتخفيف من المخاطر ومواجهة الأزمات لفائدة البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، مع التركيز على تلك التي تستضيف اللاجئين.

٥١ - وتعتبر وثيقة "الصفقة الكبرى" حجر الزاوية للالتزامات المتعلقة بزيادة الكفاءة، وهي عبارة عن اتفاق يضم الجهات المانحة وكيانات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة واتحاد المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر من أجل العمل بصورة تدريجية على تحقيق مكاسب في مجال الكفاءة تصل إلى بليون دولار في السنة في غضون خمس سنوات، بما في ذلك الحد من التمويل المخصص وزيادة التمويل متعدد السنوات.

٥٢ - وأكد المشاركون في مؤتمر القمة العالمي أيضاً أهمية وضع برامج قائمة على النقد وتوفير المزيد من التمويل المباشر للجهات الفاعلة المحلية باعتبارهما من التدابير التنفيذية الحاسمة لزيادة الكفاءة ودعم قوة الشعب وتحفيز الاقتصادات المحلية. وكان الهدف من الالتزامات التي قطعها العديد من الشركاء المنفذين والجهات المانحة هو زيادة النسبة المئوية للمساعدة النقدية، وقد وُضعت أهداف لزيادة التمويل المقدم للمستجيبين المحليين بصورة مباشرة. وأعلنت عدة جهات فاعلة من القطاع الخاص تحسين الجانب الأمني وتوحيد المدفوعات الرقمية.

ومع أن العالم يتمتع بشراء لم يسبق له مثيل، فإن عدم توافر الموارد اللازمة يهدد باستمرار قدرتنا على إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة. ويظل التمويل المرن وغير المخصص المقدم من مصادر متنوعة لأغراض الحماية والمساعدة الإنسانية غير كافياً، مما أحدث فجوة غير مقبولة. وأحث على الوفاء بالالتزامات المالية كما أحث جميع الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة على زيادة الدعم

المتعدد السنوات الذي يمكن التنبؤ به والذي يتسم بالمرونة للنداءات الإنسانية وللصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ والصناديق المشتركة القطرية. والدعم المالي والسياسي الذي يقدم لمتديات التمويل الجديدة التي تهدف إلى الحد من المخاطر ومن مواطن الضعف في الأوضاع الهشة التي طال أمدها هو أيضاً دعم حاسم الأهمية. وبالإضافة إلى ذلك، أشجع أيضاً على اتخاذ مبادرات بشأن الكفاءة، تشمل تلك التي تتعلق بالبرمجة الاستراتيجية القائمة على النقدية وبالدعم الذي يقدم للمستجيبين المحليين، واعتماد معايير مرجعية واضحة وأطر للإبلاغ من أجل تسريع التنفيذ وتعزيز المساءلة.

ثالثاً - النهوض بخطة العمل من أجل الإنسانية

٥٣ - لقد مثل مؤتمر القمة العالمي نقطة انطلاق واعتُبر بمثابة عامل لتسريع الجهود الجماعية التي نبذلها لمنع الأزمات وإدارتها بصورة مختلفة. ومع أن النتائج الرئيسية المشار إليها أعلاه توضح بعض أهم المواضيع التي برزت، فإنه ينبغي النهوض بخطة العمل من أجل الإنسانية ككل.

٥٤ - وسيتوقف إحراز التقدم في هذا الصدد على ما أبدته طائفة من أصحاب المصلحة من دور قيادي وروح المبادرة كانا وراء نجاح مؤتمر القمة العالمي. وسنحتاج جميعاً إلى تقديم مساهمات فردية ضمن حدود قدراتنا والمزايا النسبية لكل منا. فإلجاز الأهداف المتوخاة لا يعود إلى الأمم المتحدة وحدها أو إلى أي كيان واحد آخر، لا من حيث المسؤولية ولا من حيث القدرات.

٥٥ - ويعرض الفرع التالي خارطة طريق بسيطة لإعداد التقارير عن خطة العمل من أجل الإنسانية والالتزامات المتصلة بها والنهوض بهذه الخطة والالتزامات - سواء تلك التي قدمت في مؤتمر القمة العالمي أو تلك التي ستقدم مستقبلاً. وهي تشمل العناصر الأربعة التالية: (أ) توثيق الالتزامات الحالية والمقبلة والإبلاغ عنها؛ و (ب) تقديم تقارير سنوية عن التقدم المحرز؛ و (ج) تقييم الإنجازات وعملية التحول؛ و (د) المشاركة في عملية مستمرة من الحوار والتوعية.

٥٦ - ولا تعد المؤشرات المرجعية والأدوات المذكورة شاملة بأي حال من الأحوال. ويتعين على جميع أصحاب المصلحة الحفاظ على الزخم فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل من أجل الإنسانية باتباعها السبل التي تعكس خبراتها ومجالات نفوذها.

ألف - توثيق الالتزامات والإبلاغ عنها

٥٧ - أُعلن في مؤتمر القمة العالمي عن آلاف الالتزامات بالنهوض بخطة العمل من أجل الإنسانية^(٦). وكنهج توجيهي، فإن المسؤولية الرئيسية عن مناصرة الالتزامات وتنفيذها والإبلاغ عنها تقع على عاتق أولئك الذين قطعوها.

٥٨ - ومع ذلك، ثمة حاجة أيضاً إلى الحفاظ على روح التعاون التي أُبدت في مؤتمر القمة العالمي وإلى ضمان إحراز تقدم متواصل. وهذا الأمر سيتطلب منيراً مشتركاً للتعاون وتبادل الممارسات الجيدة وغير ذلك من أشكال المشاركة الدينامية. وسيتم إنشاء منهج إلكتروني للعمل والالتزامات والتحول لتيسير التعاون المستمر ولإسداء التوجيه بشأن الدخول في التزامات جديدة. وسيكون المنهج أيضاً بمثابة المصدر الرئيسي للمعلومات اللازمة لتحليل التقدم المحرز والإبلاغ عنه، كما أنه:

(أ) سيكون بمثابة أداة لتحقيق الشفافية وذلك بعرضه علناً جميع الالتزامات الفردية والجماعية، والتأييدات المعرب عنها بشأن الالتزامات الأساسية، والمبادرات المتعلقة بخطة العمل من أجل الإنسانية؛

(ب) سيعتمد على الإبلاغ الذاتي، وسيتيح تتبع التقدم المتواصل عبر تمكين أي جهة من الجهات المعنية من رصد الالتزامات والتقدم الذي تحوزه الجهات الأخرى: وسيكون بذلك مناهجا تفاعلياً يتيح المجال للمستعملين للبحث في الالتزامات وتحليل الاتجاهات؛

(ج) سيكون بمثابة منبر للمشاركة المستمرة في إطار خطة العمل من أجل الإنسانية: حيث سيكون حيزاً دينامياً لعرض وحفز الشراكات وعلاقات التعاون الجديدة؛

(د) سيشمل سجلاً لمؤتمر القمة ذاته، يتضمن في جملة أمور البيانات والإعلانات والوثائق الختامية من مختلف المحافل المعقودة في إطار مؤتمر القمة.

٥٩ - وسيتولى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مسؤولية إنشاء المنهج لضمان قدرته على أداء هذه المهام الأساسية، وذلك بالتعاون مع الشركاء المعنيين. ومن الضروري أن تقدم الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى الدعم في شكل موارد وخبرات ومشاركة فعالة.

(٦) تشمل الأرقام التي تشير إلى الالتزامات الفردية تلك التي سجلتها الجهات صاحبة المصلحة في منبر الالتزام الإلكتروني لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني أو التي قُدمت إلى أمانة مؤتمر القمة عن طريق البريد الإلكتروني لغاية ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٦. وعملية التحقق من الالتزامات الفردية المبرمة مع الجهات المعنية هي عملية متواصلة. وهذا العدد لا يشمل الالتزامات الشفوية المعرب عنها في مؤتمر القمة.

باء - الإبلاغ عن التقدم المحرز: التقرير التوليقي السنوي

٦٠ - من أجل الاستجابة للنداء الذي انشق عن مؤتمر القمة العالمي والذي يدعو إلى إحداث تغيير كبير، لا بد لنا من إجراء تقييمات دورية للتقدم المحرز ومن تحديد المجالات التي ربما تشهد تباطؤاً في وتيرة ذلك التقدم. وسيتم إعداد تقرير توليقي سنوي ليكون بمثابة مساهمة واحدة في هذا التقييم.

٦١ - وسيعتمد هذا التقرير التوليقي على الإبلاغ الذاتي المقدم في المنهاج بالإضافة إلى المتابعة المحددة الهدف. وقد طلبتُ إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تنسيق عملية إعداد هذا التقرير. وسيعتمد هذا التقرير على المنهاج وعلى مصادر المعلومات الأخرى ذات الصلة، وسيتضمن أيضاً البحوث الناشئة. وسيكون هذا التقرير مكملاً لتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

٦٢ - ويمكن دعم التقرير التوليقي بدراسة استقصائية سنوية أو بعملية تواصلية مماثلة لتقديم مجموعة من المنظورات الإقليمية ووجهات نظر أصحاب المصلحة. وينبغي أن يعتمد الإبلاغ على الاستخدام المتزايد لآليات التعقيب المشتركة التي تقدم إسهامات مباشرة من المجتمعات المتضررة.

٦٣ - وينبغي أن تسترشد عملية الإبلاغ بتقديم تحليل مواضيعي أو تحليل آخر لمجالات التركيز المحددة المستقاة من مؤتمر القمة العالمي، مثل: إعداد البرامج القائمة على النقد؛ أو تبادل البيانات وتحليلها؛ أو البعض من المسائل الشاملة الأخرى المتعددة. وهذا النوع من التحليل الوارد من هيئات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ومن المجتمع المدني والأوساط العلمية والأكاديمية وغيرها يمكن أن يثري فرادى التقارير.

٦٤ - وبعض جوانب خطة العمل من أجل الإنسانية تعتمد حصراً أو بصورة رئيسية على مجموعة واحدة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء، والجهات المانحة، وأولى الجهات المستجيبة. وتعد الاستعانة باستعراضات النظراء وتبادلها أداة هامة لتبادل الممارسات الجيدة والتغلب على التحديات المشتركة.

جيم - تقييم الإنجازات وعملية التحول: تقييم التقدم المحرز

٦٥ - من الطبيعي أن يكون لأية نقطة انطلاق وعملية تعجيل نقطة وصول - نقطة لتحديد ما إذا كان التغيير والتحول المرغوبان قد تحققا. وسيتمثل المقياس العام للتقدم في مدى انخفاض عدد الأشخاص العالقين في النزاعات والأزمات والحالات المحفوفة بالمخاطر والمطبوعة بالهشاشة، وفي ما إذا كانت أشد الفئات ضعفاً قد استفادت من التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٦٦ - وسيكون عقد اجتماع تقييمي رفيع المستوى خلال فترة السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة لازماً لتقييم التقدم العام وتحديد أوجه القصور التي تتطلب منا إيلاء المزيد من الاهتمام. ويمكن لعملية مثل هذه أن تراعي التقدم الذي أفيد به عبر منهج العمل والالتزامات والتغيير الإلكتروني، والتقارير السنوية، والتطورات المستجدة في المنتديات الحكومية الدولية والمنتديات المشتركة بين الوكالات وغيرها من المنتديات، كما يمكنها أن تستند إلى المبادرات التي تتخذ على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية.

دال - تعزيز الحوار والمشاركة

٦٧ - لقد أتاحت المشاركات والحوارات المعقودة في إطار فعاليات مؤتمر القمة العالمي فرصاً جديدة للتفكير في التحديات المشتركة والنهوض مجاميعاً بالمبادرات التي لولا ذلك لبقيت معزولة. وفيما يتعلق ببعض الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى، لم يسمح الوقت المتاح باعتماد التزامات تعبر عن مستوى اهتمامها قبل انعقاد مؤتمر القمة. ولذلك لا بد من أن تتيح متابعة مؤتمر القمة الفرص للحوار دعماً للتعهد بالمزيد من الالتزامات ولتوسيع نطاق الدعم المقدم لتلك التي أُعلن عنها في القمة. وترد أدناه أمثلة على بعض المنتديات الدولية والإقليمية والوطنية والشاملة المعنية التي تتيح القيام بذلك.

١ - المنتديات الدولية

المنتديات المشتركة بين الحكومات

٦٨ - أشجع الدول الأعضاء على المشاركة في حوار متواصل بشأن المسائل الرئيسية المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي، وذلك باللجوء إلى جميع القنوات الهامة المتاحة من خلال العمليات الحكومية الدولية، بما في ذلك عبر المنتديات المعنية التابعة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وما يصدر عنهما من قرارات، مثل القرارات السنوية بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ. ومن خلال الحوار الذي أُجري أثناء انعقاد الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية من دورة المجلس، تتاح الفرصة للدول الأعضاء لمناقشة التقدم المحرز والتحديات القائمة في الماضي قدماً بتنفيذ التزاماتها المتعلقة بالجوانب ذات الصلة من خطة العمل من أجل الإنسانية. وعلاوة على ذلك، ثمة دور هام يمكن أن يؤديه تعزيز الحوار بين المجلس ولجنة بناء السلام من أجل تعزيز الاتساق والتكامل بين الجهات الفاعلة في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية والسلام والأمن، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢٢/٧٠ وطلبه مجلس الأمن في قراره ٢٢٨٢ (٢٠١٥).

٦٩ - وتتيح الجمعية العامة الفرصة لإجراء حوار متواصل يربط بمزيد من التصميم خطة العمل الإنساني بالخطط العالمية الأوسع نطاقاً، بما في ذلك أثناء المناقشة العامة السنوية. وأشجع أيضاً الحوار المواكب للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة من أجل النظر في إسهامات الدول الأعضاء والجهات المعنية للحد من الاحتياجات الإنسانية العامة.

٧٠ - وكثير من المسائل المدرجة في خطة العمل من أجل الإنسانية، لا سيما تلك المتعلقة بحماية المدنيين والقانون الدولي الإنساني، ستكون موضع اهتمام مجلس الأمن. وعلى وجه الخصوص، تدعو خطة العمل من أجل الإنسانية إلى زيادة الجهود الرامية إلى الإبلاغ عن الادعاءات المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وزيادة الإلمام بالأحوال السائدة فيما يتعلق بالأزمات والنزاعات التي يمكن أن تنشأ. وسأسعى من خلال مكثتي، وكذلك من خلال الممثلين الخاصين المعيّنين، ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة، إلى مواصلة إطلاع المجلس على التقدم المحرز والتحديات المتصلة بهذه المسائل. وإضافةً إلى ذلك، أرحب بتركيز الدول الأعضاء على اعترام مجلس الأمن طلب مشورة محددة واستراتيجية وموجهة من لجنة بناء السلام، وبالرغبة في أن تعمل اللجنة على إسداء المشورة إلى كيانات المنظومة ودعوتهما إلى الاجتماع من أجل الحفاظ على السلام.

٧١ - ويتيح مجلس حقوق الإنسان أيضاً دوراً مهماً في النهوض بخطة العمل من أجل الإنسانية، لا سيما من خلال معالجة انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي تمثل مؤشرات مبكرة تنذر باحتمال نشوب أزمات ونزاعات واسعة النطاق في المستقبل. وتتيح الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، والإجراءات الخاصة، وعملية الاستعراض الدوري الشامل، أدوات مهمة لتعزيز الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان في خطة العمل من أجل الإنسانية. ولا أزال أولي أهمية للاجتماعات السنوية للدول الأطراف في صكوك القانون الدولي الإنساني وصكوك القانون الدولي لحقوق الإنسان التي تعزز احترام القانون الدولي وتنهض بخطة العمل من أجل الإنسانية.

٧٢ - ومن خلال الشراكة المستمرة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي، سنواصل حوض مزيد من الحوار بشأن دور الأدوات المالية الجديدة والقائمة ذات الصلة بخطة العمل من أجل الإنسانية. وأرحب أيضاً بمواصلة المشاركة مع سائر المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإقليمية، التي أظهرت دوراً قيادياً قوياً في مؤتمر القمة العالمي. ويتيح الاجتماع السنوي للبنك الدولي واجتماعات لجنة التنمية التابعة له فرصاً مهمة لتقييم التقدم المحرز في هذه المجالات.

الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

٧٣ - قدمت عناصر الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر التوجيه الفني والمشاركة في تنظيم مؤتمر القمة العالمي وإدارته على جميع المستويات. وفيما يتعلق بقضايا من قبيل احترام القانون الدولي الإنساني، والوقاية والاستجابة على الصعيد المحلي، وبناء القدرة على الصمود، وسلامة العاملين في مجال الرعاية الصحية ومواضيع كثيرة أخرى، يشمل دور الحركة الدولية وضع السياسات وتنفيذ العمل الإنساني. وبصفة خاصة، فإن المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، الذي يُعقد كل أربع سنوات، يمثل منذ سنوات طويلة منتدى بالغ الأهمية لتطوير القانون الدولي الإنساني واحترامه وغير ذلك من المسائل التي تحظى بأهمية محورية لدى المجتمع الإنساني. وبناءً على ذلك، فإنه يتيح فرصة للمضي قدماً بالمناقشات ذات الصلة بخطة العمل من أجل الإنسانية أو المستوحاة منها والتي ترتبط بالمهمة الأساسية للحركة الدولية.

المنتديات الدولية لأصحاب المصلحة المتعددين

٧٤ - قدمت منتديات دولية أخرى، مثل "الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدولة"، إسهامات كبيرة أيضاً في مؤتمر القمة العالمي، بما في ذلك اعتماد إعلان استكهولم المعني بمعالجة المشاشة وبناء السلام في عالم متغير. وتوفر اجتماعات منتدى الحوار الدولي، والمنشورات، واستعراضات الأقران الصادرة عن لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أدوات مهمة أيضاً لتعزيز تلك الالتزامات.

٧٥ - وثمة كثير من المنظمات غير الحكومية، والمنتديات التي تعمل تحت قيادة الحكومات، ومنتديات الأمم المتحدة، التي تجمع بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل مناقشة السياسات والممارسات، وستكون لهذه المنظمات والمنتديات أهمية حاسمة في النهوض بخطة العمل من أجل الإنسانية. وأحد الأمثلة في هذا الصدد، من داخل منظومة الأمم المتحدة، هو المنتدى العالمي للسياسات الإنسانية، الذي ينظمه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والذي يمكن استخدامه كمحفل لإبراز وقياس التقدم المحرز بشأن الأولويات والمبادرات الرئيسية وكحلقة وصل بسائر الخطط العالمية المعنية بالتغير. وهذا المنتدى وغيره من المنتديات التي تشمل فئات مختلفة من أصحاب المصلحة يجب أن تستمر في الاستفادة من المشاركة والدعم على نطاق واسع.

المنتديات المشتركة بين الوكالات

٧٦ - كثير من الالتزامات التي أُعلنت في مؤتمر القمة العالمي هي التزامات منبثقة عن الأمم المتحدة وهيئاتها الإدارية. وفي الفترة المتبقية من ولايتي بصفتي الأمين العام، سأواصل قيادة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في مناقشة وتعزيز المواقف المتخذة على صعيد "الأمم المتحدة برمتها" والقضايا ذات الأهمية بالنسبة إلى المنظمة وشركائها التي تنهض بخطة العمل من أجل الإنسانية. وقد تحقق بالفعل، في بعض المجالات، اتفاق عام بشأن السياسات، وهو اتفاق يجب الآن تحويله إلى توجيهات تشغيلية من خلال الهيئات المعنية، مثل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والأفرقة العاملة التابعة لكل منهما.

٢ - المنتديات والتجمعات الإقليمية

المنظمات والتجمعات الإقليمية

٧٧ - كان لتجمعات الدول الأعضاء على الصعيد الإقليمي دور مهم في تحفيز العمل وتكوين مواقف مشتركة تنهض بمختلف جوانب خطة العمل من أجل الإنسانية. فعلى سبيل المثال، يمكن تحقيق نتائج تحويلية من خلال الموقف الأفريقي الموحد بشأن فعالية العمل الإنساني، الذي أعلنه الاتحاد الأفريقي في وقت سابق من عام ٢٠١٦، والشراكة الجديدة القائمة بين منظمة التعاون الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية، فضلا عن المبادرات السياسية الواسعة النطاق الخاضعة لقيادة الاتحاد الأوروبي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وإنني أشجع الجهود المتواصلة التي تبذلها هذه التجمعات الإقليمية وغيرها، وكذلك شبكة المنظمات الإقليمية للعمل الإنساني التي أنشئت حديثا من أجل دعم الدول الأعضاء في المضي قدما بهذه الالتزامات.

الأفرقة التوجيهية الإقليمية

٧٨ - في إطار العملية التشاورية لعقد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، عملت الأفرقة التوجيهية الإقليمية على كفالة تنظيم مؤتمر القمة على نحو يعكس السياقات المختلفة التي تحدد معالم الاحتياجات الإنسانية. وأشجع بقوة على الاستعانة بهذه الأفرقة غير الرسمية باستمرار للحفاظ على تنوع أشكال المشاركة وزيادة الوعي بخطة العمل من أجل الإنسانية.

٣ - المنتديات الوطنية والمحلية

٧٩ - يجب استشعار أثر خطة العمل من أجل الإنسانية في نهاية المطاف على المستويين الوطني والمحلي، حيث تتحمل الدول الأعضاء المسؤولية الرئيسية عن منع الأزمات والتصدي لها. وأشجع بقوة على مواصلة استخدام العمليات الوطنية المناسبة التي كان لها أهمية في المرحلة المؤدية إلى انعقاد مؤتمر القمة العالمي، مثل الحوارات البرلمانية واستعراضات السياسات الوطنية وجهود التوعية. ولا تزال المنتديات التشاركية على الصعيد المحلي مهمة أيضا في الاعتراف بالقيادات والقدرات المحلية وتوضيح الاحتياجات والأولويات من خلال إشراك المجتمعات المحلية.

٨٠ - ومن خلال منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الوطني، أشجع المنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية والأفرقة القطرية للعمل الإنساني وأفرقة الأمم المتحدة القطرية على دعم الدول الأعضاء في تنفيذ التزاماتها. وقد يشمل ذلك: تقديم التوجيه التقني؛ أو تبادل الممارسات الجيدة؛ أو الدعوة لعقد حوارات تشمل فئات مختلفة من أصحاب المصلحة بهدف توسيع نطاق الشراكات.

٤ - الشبكات والمنتديات الشاملة

٨١ - كثير من المجموعات والمنتديات التشاركية لأصحاب المصلحة لها تأثير على كل من المستويات الوطنية والإقليمية والدولية: يرد أدناه عدد من هذه المجموعات والمنتديات باعتبارها قنوات يمكن أن تنهض بخطة العمل من أجل الإنسانية.

التواصل والحوار مع المجتمع المدني

٨٢ - من بين أكثر الالتزامات الاستشرافية التي قُطعت في مؤتمر القمة العالمي تلك التي تعهدت بها المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك وضع معايير وموثيق ومناهج جديدة. وبالإضافة إلى تقديم المساعدة الإنسانية في الخطوط الأمامية، برز تأثير الجهات الفاعلة من المجتمع المدني بصفة خاصة فيما يتعلق بقضايا المساءلة وحماية الحقوق وضمن وضع هدف تحقيق النتائج لفائدة الأشخاص المتضررين من الأزمات في صميم جميع الجهود التي نبذلها. ويجب على المجتمع المدني، من قبيل المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، فضلا عن الجماعات الدينية، ومجتمعات الشتات والمهاجرين وغيرها، مواصلة الاضطلاع بدوره الحاسم في توفير القيادة، وتقديم الخدمات، والدعوة، والتوعية، بسبل منها التعاون مع المجتمعات المحلية المتضررة.

شبكات القطاع الخاص

٨٣ - أُدرجت مسألة إشراك القطاع الخاص في جميع موضوعات مؤتمر القمة العالمي، حيث اعترف المشاركون فيه بالدور الاستراتيجي الذي يضطلع به القطاع الخاص فيما يتجاوز التمويل، بسبل منها الاستفادة من الكفاءات الأساسية؛ وبناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود؛ والمساعدة على إنعاش الاقتصاد وسبل العيش. وأحيي المبادرات والالتزامات المهمة التي أطلقها القطاع الخاص في مؤتمر القمة، وأشجع الدول الأعضاء والجهات الأخرى على مواصلة التعاون مع الشركاء من القطاع الخاص وعلى الاستفادة الكاملة من خبراتهم وقدراتهم، بما في ذلك من خلال مبادرة الربط بين مؤسسات الأعمال. وأحث مؤسسات الأعمال على الإبلاغ عن التقدم الذي تحرزه باستخدام منهج العمل والالتزامات والتحول، وقنواها الخاصة لتبادل المعلومات.

البحوث وتطوير الأدلة

٨٤ - ساهمت العديد من المنظمات الأكاديمية والبحثية ومراكز الفكر في البحوث وقاعدة الأدلة التي استندت إليها خطة العمل من أجل الإنسانية. وإنني أشجع المؤسسات الأكاديمية والبحثية على مواصلة العمل من أجل تعزيز قاعدة الأدلة اللازمة لتقييم التقدم المحرز في خطة العمل من أجل الإنسانية بهدف توضيح المجالات التي تُحدث فيها الالتزامات والمبادرات تأثيراً، والتي توجد فيها ثغرات في البيانات، وكيفية مواءمة مقاييس التقدم مع السياقات المختلفة. ويمكن عرض البحوث والتحليلات الصادرة في هذا المجال في منهج العمل والالتزامات والتحول، وعلى سبيل المساهمة في التقرير التوليقي السنوي.

الدعوة والتوعية على الصعيد العالمي

٨٥ - حفاظاً على الطابع الشامل والجامع للعملية المعتمدة في مؤتمر القمة العالمي، أدعو جميع أصحاب المصلحة إلى تبادل التجارب البارزة والقصص الشخصية المتعلقة بالتقدم المحرز، والممارسات الجيدة، والتحديات الرئيسية فيما يتعلق بالنهوض بخطة العمل من أجل الإنسانية. وسيكون لحمالات الدعوة والتوعية، بما في ذلك من خلال وسائط الإعلام التقليدية والجديدة، دور مهم في استمرار التواصل. وأقر مؤتمر القمة أيضاً بأن الدعوة العالميين على جميع المستويات، من رؤساء الدول إلى قادة المجتمعات المحلية، يضطلعون بدور حاسم في إدراج تحدياتنا المشتركة الملحة ضمن دوائر النفوذ الخاصة بهم. وإنني أشجع الجهود التي يبذلها أولئك الدعوة بهدف ترجمة أدوارهم الحاسمة إلى جهود سياسية لمناصرة خطة العمل من أجل الإنسانية.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٨٦ - لن يظهر نجاح مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني وقدرته على التعجيل بالتغيير التحوُّلي إلا على مدى الأشهر والسنوات القادمة ونحن نبرهن التزامنا الجماعي بالمضي في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة وبالنهوض على نحو حازم بخطة العمل من أجل الإنسانية. ولا بد أن نتكيف مع التحديات والفرص الناشئة، ونعمل وفق الأساليب الجديدة التي حددناها، وبالاشتراك مع المجموعة التي احتضناها في مؤتمر القمة من أصحاب المصلحة والشركاء.

٨٧ - وبناء على ما تقدم، وبالإضافة إلى المقترحات التي قدمتها في مواضع مختلفة من هذا التقرير، أوصي بما يلي:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية وجميع أصحاب المصلحة الآخرين أن يمضوا قدماً، وبسرعة، في تنفيذ الالتزامات التي تعهدوا بها والمبادرات التي اتخذوها في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، وأن يناصروها ويحشدوا الدعم لها ويقدموا تقارير ذاتية سنوية بشأن التقدم الملموس المحرز في تنفيذ الالتزامات، وذلك إلى منهاج العمل والالتزامات والتحول المتاح إلكترونياً؛

(ب) تُشجِّع الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية وجميع أصحاب المصلحة الآخرين على مواصلة التعهد بالالتزامات إضافية واتخاذ المبادرات بهدف النهوض بخطة العمل من أجل الإنسانية وبالمسؤوليات الخمس الأساسية التي ينص عليها التقرير المعنون: "إنسانية واحدة، مسؤولية المشتركة"، بسبل منها تأييد الالتزامات الأساسية، وزيادة دعم المبادرات التي أُطلقت في مؤتمر القمة من خلال أساليب الدعم المالي والسياسي والتشغيلي المناسبة؛

(ج) ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية وجميع أصحاب المصلحة الآخرين أن يناصروا التزامهم ويستعينوا بأصحاب المصلحة المعنيين، في إطار جهودهم الرامية للتنفيذ، لكي يستفيدوا من القدرات والموارد والخبرات المتاحة لدى تلك المجموعة المتنوعة من الجهات الفاعلة التي يمكن أن تسهم في الحد من الاحتياجات والمعاناة الإنسانية؛

(د) وتُشجِّع الدول الأعضاء على المضي قدماً في خطة العمل من أجل الإنسانية ومسؤولياتها الخمس الأساسية والنتائج الرئيسية الأخرى لمؤتمر القمة من خلال عقد المداولات في المنتديات الحكومية الدولية المناسبة الرامية إلى الاستجابة للاحتياجات والمخاطر وأوجه الضعف الإنسانية، والحد منها.

(هـ) وينبغي أن تواصل الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية وجميع أصحاب المصلحة الآخرين تعزيز قاعدة الموارد وتحقيق مكاسب في الكفاءة من أجل التعجيل بمعالجة العجز في التمويل اللازم من أجل الاستجابة للاحتياجات والمخاطر وأوجه الضعف الإنسانية، والحد منها، بما في ذلك من خلال: ضمان التمويل المتعدد السنوات الذي يمكن التنبؤ به والذي يتسم بالمرونة؛ وتوسيع قاعدة الجهات المانحة؛ والاستثمار في الوقاية والتأهب؛ والمواءمة بين التمويل للأغراض الإنسانية والمناخية والإنتاجية؛ واستخدام المجموعة الواسعة المتاحة من الأدوات المالية؛

(و) وتُشجّع الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية وجميع أصحاب المصلحة الآخرين على تقديم الدعم التقني والمالي إلى الجهات الفاعلة المحلية المعنية بالاستجابة للاحتياجات والمخاطر وأوجه الضعف الإنسانية، ودعم الأشخاص المتضررين من الأزمات، والجهات الفاعلة الوطنية والمحلية، ولا سيما في البلدان النامية، لكي تنفذ التزاماتها وتمضي قدما في خطة العمل من أجل الإنسانية.